

قانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٦٠

في شأن الإذن لمصرف سورية المركزي بمنح سلف
إلى وزارة الخزانة بمبلغ عشرين مليون ليرة لتمويل
الميزانية الإنمائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

مادة ١ - يؤذن لمصرف سورية المركزي في أن يمنح وزارة الخزانة
سلفاً في حدود مبلغ لا يتجاوز عشرين مليون ليرة سورية لتمويل الميزانية
الإنمائية لقاء شهادات وأسناد خزينة وأسناد قرض تصدرها الوزارة
المذكورة .

مادة ٢ - تعتبر المبالغ المسلفة بموجب المادة السابقة من عمليات
التسليف العام المقبولة في التغطية النقدية وتضاف إلى المبلغ المحدد في الفقرة (٥)
من المادة ٣٥ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٧ المؤرخ في ٣/٢٨/١٩٥٣
المتضمن نظام النقد الأساسي وإحداث مصرف سورية المركزي وتعديل
بإتفاق قانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٣ - تحدد شروط منح السلف المذكورة أعلاه ومدتها وأساليب
تسديدها ومعدل فائدتها باتفاق يعقد بين وزارة الخزانة ومصرف سورية
المركزي .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٢ جادي الآخرة سنة ١٣٨٠ (أول ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٦٠

بتعديل القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم تصدير
على الأسفلت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥
بفرض رسم تصدير على الأسفلت النص الآتي :

مادة ١ - يرخص لوزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الصناعة في فرص
رسم عن كل طن من الأسفلت يسمح بتصديره إلى الخارج وفي تعديل
هذا الرسم على ألا يتجاوز خمسة جنيهات عن الطن الواحد ولا يقل
عن جنيه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم
مصر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٢ جادي الآخرة سنة ١٣٨٠ (أول ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر